

الفصل الثاني : الأنظمة النقدية¹

الهدف العام:

يهدف هذا الفصل إلى التعرف على النظام النقدي ومختلف النظم النقدية التي تولت إدارة النشاط النقدي في مختلف بلدان العالم.

الأهداف الخاصة

بعد أن يقرأ الطالب هذا الفصل سيكون قادرا على:

1/ تحديد مكونات النظام النقدي وأهدافه.

2/ تحليل تطور الأنظمة النقدية .

¹ إعداد الأستاذ: عبد الرزاق كبوط، أستاذ مساعد أ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة –الجزائر. 2013.

خطة الفصل الثاني: الأنظمة النقدية

المبحث الأول: ماهية النظام النقدي

المطلب الأول: تعريف النظام النقدي :

المطلب الثاني: مكونات النظام النقدي وأهدافه

الفرع الأول: مكونات النظام النقدي

الفرع الثاني: أهداف النظام النقدي

المبحث الثاني: أنواع الأنظمة النقدية

المطلب الأول: النظام النقدي السلعي:

الفرع الأول: شروط قيام هذا النظام

الفرع الثاني: عوامل فشل نظام النقود السلعية:

المطلب الثاني: النظام النقدي المعدني:

الفرع الأول- نظام المعدنين:

الفرع الثاني: نظام المعدن الواحد:

أولا- نظام الذهب:

أ - نظام المسكوكات الذهبية:

ب- نظام السبائك الذهبية :

ج- نظام الصرف بالذهب

ثانيا- النظام الفضي :

المطلب الثالث- النظام النقدي الائتماني (الورقي

الفرع الأول: أسباب انتشار النقود الورقة

الفرع الثاني- دراسة ميزانية البنك المركزي:

أولا - في جانب الأصول:

ثانيا : أما في جانب الالتزامات فيكون من :

الفرع الثالث- مميزات نظام النقود الائتمانية:

الفرع الرابع- عيوب النظام الورقي

الفصل الثاني : الأنظمة النقدية

يتم في نظام المقايضة توجيه الإنتاج إلى السوق وهو المكان الذي تصب فيه كل النشاطات الاقتصادية، ويصبح بذلك الإنتاج والتخصص فيه للمبادلة النقدية الصفة السائدة، والسوق هو العامل الأساسي المنظم لهذا النوع من الحياة الاقتصادية، لذلك كانت الحاجة كبيرة إلى تنظيم عملية التداول النقدي لدعم تطور الإنتاج، من حيث وحدة النقد والأنواع المتداولة وكيفية إصدار كل منها، وشروط هذا الإصدار وضبط الحيز الجغرافي لسلطة هذه النقود، لإلزام الجمهور بقبولها لتسديد قيمة المشتريات وإبراء ذمة المدينين وإمكانية تحويلها إلى غيرها من النقود المتداولة.¹ في إطار ما يعرف بالنظام النقدي، "المبحث الأول"

كما تشترك جميع الأنظمة النقدية في الأساس أو القاعدة النقدية التي تكون قاعدة القيمة الواضحة والمعلن عنها، فهي المقياس الذي يتخذه المجتمع قاعدة لحساب القيم الاقتصادية لجميع السلع والخدمات ومن ثم إمكانية مقارنة السلع بعضها ببعض. وقد اختلفت قاعدة القيم من فترة لأخرى فسمحت بتعدد الأنظمة النقدية "المبحث الثاني"

المبحث الأول: ماهية النظام النقدي

إن النقود ظاهرة اجتماعية، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتطور اقتصاد المبادلة، وأخذت التطورات فيما بعد طريقها نحو تعدد أشكال النقود المستخدمة في المبادلة. فلزم الأمر تدخلا من الدولة لتنظيم النشاط النقدي. لذلك توجب الأمر تحديد مفهوم النظام النقدي "المطلب الأول" وتحديد عناصره وأهدافه "المطلب الثاني"

المطلب الأول: تعريف النظام النقدي :

يعرف النظام النقدي على أنه: "مجموعة من القواعد التنظيمية والمؤسسات النقدية الخاصة بالتداول النقدي في بيئة اقتصادية معينة حسب أنواع النقود المستعملة، وطرف إصدارها، وقواعد الحساب النقدي التي تحقق الوظائف المختلفة للنقد"² ويضيف الدكتور أحمد حسين فضلا عن حزمة الإجراءات التنظيمية المنظمة لعملية التداول النقدي في المجتمع، الفترة الزمنية، وتنظيم قابلية بعضهما للتحويل إلى الأنواع الأخرى من النقود المتداولة.

¹ محمد دويدار، الاقتصاد النقدي، المرجع السابق، ص، ص.125-126.

² سحنون محمود، المرجع السابق، ص.26، عن عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، 2002، العراق

و من خلال هذا التعريف، يمكننا أن ندرك أن كل نظام نقدي يتوفر على مجموعة من العناصر الأساسية تعتبر لبنات في هذا النظام، الذي سيخدم تطور اقتصاد المبادلة.

المطلب الثاني: مكونات النظام النقدي وأهدافه

الفرع الأول: مكونات النظام النقدي

يتكون النظام النقدي من العناصر التالية:¹

1 - تحديد القاعدة النقدية: وهي الأساس الذي نركز عليه لقياس القيم الاقتصادية. لذلك تعرف أيضا بقاعدة القيم، كما يتم تحديد مختلف أنواع النقود المتداولة والمستخدمة في بلد معين، إذ يتوجب تحديد مختلف أنواع النقود، من نقود ورقية، مسكوكات، ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وغيرها .

2 - المؤسسات أو الهيئات التي توكل لها مهمة إصدار أنواع النقود أو إبطالها: ويتعلق الأمر بالبنك المركزي، الخزينة العمومية ومؤسسات الإيداع .

3 - مجموعة القوانين: وتشتمل على القواعد التنظيمية والتعليمات والأساليب التي تتدخل في عملية إصدار النقود، خلقها وإبطالها وكل ما من شأنه أن يضمن حسن إدارة النقود في الاقتصاد

الفرع الثاني: أهداف النظام النقدي

يمكن تجميع أهداف النظام النقدي في:²

1 - تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عموما وخدمة النمو الاقتصادي، من خلال ضمان استقرار قيمة الوحدة النقدية(استقرار الأسعار)

2 - مرونة التحكم في كمية النقود المتداولة، عن طريق التوفيق بين الاحتياجات الحقيقية للاقتصاد في الظروف المختلفة(كساد أو توسع)، الناتجة عن تطور حقيقي وفعلي في حجم المبادلات الاقتصادية من جهة وبين كمية النقود اللازمة لهذا التطور من جهة ثانية، وتوفير إمكانيات التحويل السلس بين أنواع النقود المتداولة.

3 - الحفاظ على استقرار قيمة العملة الوطنية دوليا، من خلال المحافظة على قابليتها للتحويل إلى العملات الأجنبية. ويستمد هذا الأمر وجوده، من ضمان استقرار قيمة العملة محليا بالحفاظ على قوتها الشرائية.

¹ عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، المرجع السابق، ص.54.

² عادل أحمد حشيش، المرجع السابق، ص.ص.56-57.

عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، المرجع السابق، ص.ص.54-55.

المبحث الثاني: أنواع الأنظمة النقدية

تتشترك جميع الأنظمة النقدية في الأساس أو القاعدة النقدية، التي تكون قاعدة القيمة الواضحة والمعلن عنها وهي العنصر الأساسي والمسيطر في عملية تنظيم تداول النقود، بينما تبقى العناصر الأخرى ثانوية، كوحدة النقد الرسمية المستخدمة في الحسابات (الدولار، اليورو...) والأنواع المتداولة.

ويقصد بقاعدة القيمة المقياس الذي يتخذه المجتمع كقاعدة لحساب القيم الاقتصادية لجميع السلع والخدمات وإمكانية المقارنة بينها. فعندما يتم اتخاذ الذهب كمقياس للقيم (قاعدة للقيمة) فيعني ذلك أن ما تساويه 1 وحدة نقدية (الدينار، الدولار، الين، المارك، اليورو.....) من الذهب هي الوحدة المعيارية لقياس القيم¹

تلعب القاعدة النقدية دورا مهما للحفاظ على القيمة الاقتصادية للنقود، فبمجرد حدوث تقلبات في القاعدة سينعكس أثرها على القوة الشرائية للنقود ومن ثم على قدرتها على أداء وظائفها. و على ضوء القواعد النقدية تتحدد الأنظمة النقدية بين نظام سلعي (المطلب الأول) ونظام معدني (المطلب الثاني) إلى النظام الائتماني (المطلب الثالث) التي يمكن تصنيفها إلى:

المطلب الأول: النظام النقدي السلعي:

هو ذلك النظام الذي تكون فيه النقود السلعية أساس نقدي أو تعطى فيه لسلعة معينة أو مجموعة من السلع صفة القبول العام لأداء وظائف النقود². وقد تم اختيار هذه السلع بما يلاءم بيئة هذه المجتمعات، فتعددت بين الشعير، الملح، القطن، الشاي، التبغ، الإبل...إلخ. لذلك سنعالج شروط قيام هذا النظام "الفرع الأول" وعوامل فشله "الفرع الثاني"

الفرع الأول: شروط قيام هذا النظام

- 1 - إعطاء صفة القبول العام لسلعة أو مجموعة من السلع.
- 2 - التعادل بين القيمة النقدية (الاسمية) والقيمة السلعية (الحقيقية)، لأن للسلعة النقدية استخدامين وتطلب لكلاهما. فإذا حدث اختلال المساواة بين القيمتين، فإنه سينحاز إلى أحد الاتجاهين. فإذا زادت القيمة النقدية عن القيمة الحقيقية قاد ذلك إلى استخدامها كنقد أفضل من استخدامها كسلعة والعكس صحيح.

¹ عادل أحمد حشيش، المرجع السابق، ص.ص. 58-59.

² محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود و البنوك، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، ص. 78.

3 - يجب أن تتصف السلعة النقدية بالمرونة، فتكون قادرة على تلبية الطلب للاستعمالين، النقدي والسلعي.

4 - يجب أن تعرف قيم جميع السلع بالنسبة للسلعة النقدية.

الفرع الثاني: عوامل فشل نظام النقود السلعية:

يمكن أن نجمل أسباب فشل نظام النقود السلعية في:¹

1 - **صعوبة تجزئة السلع النقدية:** فهناك صفقات صغيرة القيمة لا تكون السلعة النقدية قادرة على الوفاء بها.

2 - **صعوبة حفظ القيمة:** لعدم قدرة بعض السلع على المحافظة على قيمتها، لإمكانية تعرضها للتلف خلال فترة بقائها في الحياة .

3 - **عدم قدرة النقود السلعية على توفير احتياجات التبادل:** خصوصاً في ظل اتساع حجم المبادلات واتساع النشاط التجاري وزيادة التخصص في العمل. لذلك كان الاتجاه إلى نظام نقدي يعمل على تلافي عيوب النظام السابق، فظهر النظام النقدي المعدني كحالة خاصة من النظام النقدي السلعي.

المطلب الثاني: النظام النقدي المعدني:

استمر العمل في ظل النظام المعدني بقاعدة السلعة التي تم اختيارها كنقود، وتعطى لها صفة القبول العام لأداء وظائف النقود، إلا أن السلعة النقدية المختارة كانت في البداية من المعادن عموماً، لكن مع تطور الظروف تم اختيار المعادن النفيسة (الذهب و الفضة). وتعدد الأنظمة النقدية التي تعتمد على المعدن، فهناك نظام المعدنين (الذهب والفضة)، "الفرع الأول" ونظام المعدن الواحد "الفرع الثاني".

الفرع الأول- نظام المعدنين:

يقوم نظام المعدنين على أساس قاعدة كل من الذهب والفضة. أي وجود نقود قانونية من الذهب إلى جانب النقود القانونية من الفضة. وينظم التداول النقدي فيه على أساس:²

1 - تعريف الوحدة النقدية بوزن معين من الذهب و من الفضة؛

¹ سحنون محمود، المرجع السابق، ص، ص.28-29.

² وسام ملاك، المرجع السابق، ص.16.

سحنون محمود، المرجع نفسه، ص، ص.30-31

أحمد حشيش، المرجع السابق، ص.76.

2- تحديد علاقة ثابتة بين المعدنين بموجب القانون؛

3 - تمتع المعدنين بقوة وفائية غير محدودة لجميع الالتزامات وإبراء الذمم؛

4 - حرية ضرب أو سك النقود وحرية الصهر، وهنا يسمح للأفراد الذين يمتلكون سلعة الذهب أو الفضة بإمكانية سكها،¹ أي تحويلها لدى مكاتب السك إلى نقود، على أساس الوزن الذي يحدده القانون للوحدة النقدية. كما يمكن تحقق العكس بموجب حرية الصهر.

5 - المساواة بين القيمة القانونية،² مع القيمة الحقيقية،³ طبقا لقانون العرض والطلب

6 - حرية التصدير والاستيراد.

لقد اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية نظام المعدنين منذ صدور قانون سك النقود عام 1792 حيث حدد وزن الوحدة النقدية الواحدة (الدولار) بـ 24.75 غ من الذهب الخالص ويساوي 371.25 غ من الفضة الخالصة،⁴ أي على أساس النسبة 1 غ ذهب = 15 غ فضة

واتبعت فرنسا هذا النظام منذ عام 1803 بعد اصدار قانون جرمينال (28 مارس 1803) الذي نظم استخدام المعدنين دون تدخل مباشر من السلطات العامة. اين حدد 1 فرنك فرنسي = 5 غ فضة وحدد العلاقة بين المعدنين على أساس 1 غ ذهب يقابله 15.5 غ من الفضة. أي 1 فرنك = 0.32258 غ ذهب.⁵ ولضمان استقرار الاقتصاد، يقتضي أن تكون النسبة التجارية بين الذهب والفضة هي نفس النسبة (1 غ ذهب = 15.5 غ فضة)، وفي حالة حدوث اختلال بين النسبة القانونية والنسبة التجارية بسبب عوامل أدت إلى انتقال النسبة التجارية إلى (1 غ ذهب = 17 غ فضة) مثلا، أي انخفاض القيمة التجارية للفضة بالنسبة للذهب، مع بقاء النسبة القانونية ثابتة (1 غ ذهب = 15.5 غ فضة) فهنا ظهرت مصطلحي النقود الجيدة والنقود الرديئة

- **النقود الجيدة:** هي تلك النقود التي تكون قيمتها التجارية كسلعة، أكبر من قيمتها القانونية كنقد.

- **النقود الرديئة:** هي تلك النقود التي تكون قيمتها التجارية كسلعة، أقل من قيمتها القانونية كنقد.

إن الاختلاف بين النسبتين سيؤدي إلى توصيف أحد النقدين جيدا والآخر ردي. وفي مثالنا السابق صارت الفضة نقد ردي لأن قيمتها التجارية (1 غ ذهب = 17 غ فضة) أقل من قيمتها القانونية التي

¹ أين يتم بصم الوجهين بشعار الدولة، كما ترسم عليهما صور ورموز الدولة.

² هي القيمة الاسمية التي تعطىها إياها السلطة النقدية، كما تعرف أيضا بالقيمة الرسمية

³ كما تعرف بالقيمة السوقية، أو التجارية، أو الجوهرية أي قيمة ما فيها من معدن نفيس

⁴ أحمد حشيش، المرجع السابق، ص.66.

⁵ انظر :

بقيت ثابتة (1 ذهب = 15.5 فضة)، في حين صار الذهب نقودا جيدة لأن قيمته كسلعة أكبر من قيمته القانونية الثابتة، فالذهب عملة جيدة و تكون بذلك القيمة التجارية للذهب أعلى من القيمة التجارية للفضة، فمن يملك 3.1 فرنك ذهبي سيدفعه الوضع إلى صهرها في ظل توافر حرية تحويل النقود الذهبية إلى سلعة الذهب، فيحصل على 1 غ من سلعة الذهب، فيبيع هذه الكمية بالفضة على أساس النسبة التجارية فيحصل على 17 غ فضة. لكن توفر إمكانية السك سيدفع الجمهور إلى سك الفضة السلعية وتحويلها إلى نقود، فيحصل بذلك على 3.4 فرنك، لان الوزن القانوني المحدد للعملة من الفضة لم يتغير. ومقدار الربح الذي يكسبه التجار يعادل 0.3 فرنك. فتميل في النهاية الكفة نحو تقليص حجم النقود الذهبية في التداول النقدي وتزيد كمية النقود الفضية، وهو ما اصطلح عليه في الدراسات الاقتصادية بأن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول *la mauvaise monnaie chasse la bonne*

وترجع الدراسات الغربية هذا القانون إلى جريتشام¹ Gresham، لكن الدراسات الاقتصادية المعمقة تشير إلى أن هذا القانون قد اكتشفه من قبل العالم المسلم المقريري في القرن 15،² ويؤكد هذا القانون، أنه في حالة تداول عملتين جنبا إلى جنب وكانت إحدهما أجود فصارت عملة جيدة، لكن بتوفر ظروف معينة، فإن العملة الرديئة تميل إلى طرد العملة الجيدة من التداول وأن المتعاملين مدفوعون لاكتناز النقد الجيد، لذلك سيختفي النقد الجيد من التداول النقدي ويبقى فقط النقد الرديء (الرخيص)³

إن قانون جريتشام ليس إلا تطبيق لمبدأ أن أي سلعة تستخدم لاستعمالين فإنها تميل في ظل الحرية إلى الاستخدام الذي يحقق لها الأفضل. وهنا تتجه السلعة إلى أفضل الأسواق التي تباع فيها.⁴ فإذا زاد إنتاج الفضة فان ذلك سيجعلها وفيرة في السوق وسينخفض سعرها بالنسبة للذهب، وهذا ما سيؤدي إلى اختلاف النسبة القانونية بين الذهب والفضة (1 غ ذهب = 15.5 غ فضة) عن النسبة التجارية لهما (فقد تصل النسبة إلى 1 غ ذهب = 16.5 غ فضة). فإن الوضع يدفع حائزي الذهب إلى التخلي عليه في السوق. فمن يملك مسكوكات تزن في مجموعها 1 كلغ ذهب فبمقدوره ان يحصل بعد صهرها وبيعها في السوق كسلعة، على 16.5 كلغ فضة، فيجني فارقا

¹ وزير مالية بريطاني في القرن 16

² محمد دويدار، المرجع السابق، ص. 132.

³ Gilles Jacoud, Op.Cit, P.18.

⁴ محمد دويدار، المرجع نفسه، ص.ص. 132-133.

قدره 1 كلغ فضة اضافي بالمقارنة باستخدامه كنفود. و يكون استخدام الذهب كسلعة أفضل من استعماله كنقد، لذلك يبدأ اختفاء الذهب من التداول النقدي ويفسح المجال لبقاء النقود الفضية فقط. فمنذ ان تصبح القيمة السوقية للفضة اقل من سعرها القانوني فان الذهب سيغادر التداول النقدي.

لقد حدث تعاقب بين المعدنين على صفة النقد الجيد والرديء خلال النصف الأول من القرن 19م، دون أن ينتج عن ذلك ابتعاد كبير بين النسبة القانونية والتجارية للمعدنين. لكن في النصف الثاني من القرن 19 صارت الفضة نقدا جيدا واختفت من التداول النقدي، بسبب اكتشاف مناجم الذهب في كاليفورنيا عام 1847 ثم في استراليا خلال الفترة 1851-1859 وفي جنوب افريقيا خلال الفترة 1884-1885،¹ أين زاد حجم المعروض السلعي من الذهب وصارت النسبة التجارية بين الذهب والفضة قد تغيرت لصالح الفضة، فصارت المسكوكات الذهبية نقودا رديئة والمسكوكات الفضية نقودا جيدة، فمالت المسكوكات الفضية الى الاختفاء من التداول النقدي.²

لقد تخلت بعض البلدان عن قاعدة الفضة بعد اكتشاف مناجم الفضة عام 1870، مما أدى إلى تدفق كميات الفضة إلى منطقة اللاتيني وصارت المسكوكات الفضية رديئة والمسكوكات الذهبية جيدة. فصارت النسبة التجارية بين الذهب والفضة في مصلحة الذهب، فأدى ذلك إلى صهر المسكوكات الذهبية وبيعها بأثمان أعلى، فمالت المسكوكات الذهبية إلى الاختفاء تدريجيا من التداول النقدي وفسح المجال لتداول المسكوكات الفضية.

يرى والاراس Walras أن التحركات المتعكسة للذهب والفضة، آلية تسمح بتوفير أفضل الضمانات لتحقيق الاستقرار النقدي، و هذا ما يوفر عنصر مهم في احداث الإدارة التلقائية للنشاط النقدي دون تدخل الدولة - فهل هذا صحيح؟

إن ندرة المعادن النفيسة هي الجوهر في هذا النقاش، فإذا كانت النسبة بين القيمة التجارية للمعدنين بعيدة بدرجة كبيرة عن النسبة القانونية بينهما، فمن الممكن حدوث عملية صهر كامل المعدن الذي تزيد قيمته التجارية دون أن يترتب على ذلك انخفاض قيمته التجارية في السوق، وبالشكل الكافي، الذي يجعل القيمة التجارية مساوية للقيمة القانونية. لذلك نجد أن مسألة الاستقرار ليست إلا مسألة جزئية.³ وأن الاستقرار قائم على استمرار تعادل النسبة القانونية مع النسبة التجارية للمعدنين. وكل اختلاف بين النسبتين سيؤدي إلى اختفاء المعدن الذي تزيد قيمته

¹ ضياء مجيد الموسوي، النظام النقدي الدولي، المرجع السابق، ص.20.

² Gille Jacoud, Op.Cit, p.18.

³ Ibid, p.19.

التجارية عن القانونية من التداول، تاركا المجال أمام المعدن الآخر (الذي تزيد قيمته القانونية عن قيمته التجارية).

في ساهمت حرية التصدير والاستيراد لمعدني الذهب والفضة في إحداث الاختلاف بين النسبة القانونية والنسبة التجارية للمعدنين على الصعيد الدولي. ففي فرنسا نجد أن النسبة القانونية بين الذهب والفضة على أساس (1 غ ذهب = 15.5 غ فضة)، في حين حددت هذه النسبة في الولايات المتحدة الأمريكية على أساس (1 غ ذهب = 15 غ فضة). فالقيمة القانونية للفرنك الذهبي تعادل 15 مرة القيمة القانونية للفرنك الفضي، في حين أن قيمة الدولار الذهبي تعادل 15.5 مرة القيمة القانونية للدولار الفضي، وبذلك يدعم هذا الوضع تحويل الأمريكيين لـ 1500 غ فضة ويحصلون على 100 غ ذهب، ليتم شحنها إلى فرنسا. وبالتالي خروج الذهب من الولايات المتحدة الأمريكية إلى دار السك في فرنسا فيحصلون على 1550 غ فضة ومن ثم يتحقق فائض قدره 50 غ فضة، أين سيتم ترحيله إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ويغطي ذلك المقدار تكاليف الشحن والتأمين وتحقيق فوائض مرضية. فأدى ذلك إلى تراكم كميات الفضة في الولايات المتحدة الأمريكية وصارت النقود الفضية أكثر تداولاً فيها واختفى الذهب من التداول (من وجهة نظر الأمريكيين لأن قيمته القانونية في الولايات المتحدة الأمريكية أكبر من قيمته في فرنسا) وفي المقابل يجب أن يسود معدن الفضة لأنه النقد الرديء،¹ وسيتحقق في فرنسا ندرة الفضة وتختفي من التداول .

وفق هذا السياق العام، نستطيع أن نفهم لماذا في عام 1865 أقدمت مجموعة دول الاتحاد النقدي اللاتيني (فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، سويسرا) وقد انضمت لها لاحقاً دولة اليونان عام 1868، على اتخاذ مختلف الإجراءات الاحترازية، لمنع تسرب الفضة ومن ثم العمل للحفاظ على نظام المعدنين . لكن باءت كل المحاولات بالفشل و تطورت الأوضاع في مصلحة الذهب ، و تم الاعلان عن انتهاء الإتحاد اللاتيني عام 1876 و بدئ العمل بنظام المعدن الواحد.

الفرع الثاني: نظام المعدن الواحد:

يقودنا الحديث عن نظام المعدن الواحد إلى دراسة كل من نظام الذهب المرتكز على قاعدة الذهب في قياس قيم جميع السلع "أولاً" ونظام الفضة الذي يقوم على اعتبار الفضة هي الأساس "ثانياً"

¹ عادل احمد حشيش، المرجع السابق، ص.ص.76-77.

أسامة محمد الفول، مجدي محمد شهاب، مبادئ النقود والبنوك ، الدار الجامعية الجديدة للنشر ، 1999، ص.ص.108-109.

أولاً- نظام الذهب: يرتكز هذا النظام على قاعدة الذهب، أين يتم تحديد قيمة الوحدة النقدية على أساس ما تحتويه من ذهب، و تتعدد داخل هذا النظام الأنظمة الفرعية المتمثلة في نظام المسكوكات الذهبية، نظام السبائك، ونظام الصرف بالذهب.

أ - نظام المسكوكات الذهبية: بدأت بريطانيا اعتماد هذا النظام بكل شروطه منذ عام 1821 وفي هذا النظام يتم تعريف الوحدة النقدية على أساس وزن معين من الذهب، و عيار معين، حيث يتم تداول المسكوكات الذهبية على شكل قطع نقدية متماثلة في الوزن والعيار، تختتم عليها رموز الدولة و يشترط في هذا النظام:¹

1 - تعريف الوحدة النقدية(الفرنك، الدولار ...)على أساس وزن ثابت و عيار معين من الذهب بموجب قانون يضبط العملية.

2 - توافر حرية كاملة لسك العملة، أي تتاح لمن يملك سلعة الذهب أن ينقلها إلى دور السك وتحويلها إلى مسكوكات ذهبية بالمجان أو بتكلفة زهيدة، على أساس الوزن المحدد في القانون للمسكوكة .

3 - توافر حرية الصهر: يمكن تحويل المسكوكات الذهبية إلى الذهب السلعي .

4 - توافر الحرية الكاملة لتحويل العملات الأخرى المتداولة إلى النقود الذهبية على أساس السعر القانوني الثابت للذهب، و قابلية صرف العملات الأخرى على أساس سعر التعادل: فإذا كانت لدينا عملتان هما الدولار الذي يحتوي على 23.22 غ ذهب² والفرنك الفرنسي الذي يحتوي على 0.32258 غ فإن سعر الصرف يتحدد على أساس سعر التعادل بين وزن كل عملة من الذهب

$$\text{أي ان } 1 \text{ دولار} = \frac{23.22}{0.32258}$$

5 - توافر حرية تصدير واستيراد الذهب

بالنسبة للنقاط 1 و 2 و 3 : يتم تحديد القيمة القانونية للمسكوكة الذهبية على أساس وزن معين وقد تم تحديد هذه القيمة على أساس القيمة التجارية لسلعة الذهب في السوق بهدف ضمان التعادل بين القيمة التجارية والقيمة القانونية للذهب محليا و دوليا(على أن يتم مراعاة نفقات الشحن

¹ عادل احمد حشيش المرجع السابق، ص.69.

محمود سحنون، المرجع السابق، ص.32.

² حدد للدولار وزن 24.75 غ ذهب = 371.25 غ فضة في إطار نظام المعدنيين، الذي انتهجته الولايات المتحدة وفق قانون سك النقود الصادر عام 1792 لكن خلال فترة انتهاء الولايات المتحدة لنظام الذهب خلال الفترة 1879-1933 فقد حدد بـ 23.22 غ ذهبيا خالصا

والتأمين وغيرها)، ولضمان التعادل بين القيمتين، فإن توافر حرية الصهر وحرية السك عمليتان تضمنان تحقق هذا التعادل ومن ثم ضمان الإدارة التلقائية للنقود في الاقتصاد، فإذا كان السعر القانوني للوحدة النقدية 1 فرنك = 0.32258 غ ذهباً خالصاً فإن مقدار هذا الوزن من الذهب في السوق يباع على أساس 1 فرنك، فإذا ارتفع سعر الذهب في السوق لسبب من الأسباب وصل ما قيمته 0.32258 غ ذهباً خالصاً إلى 1.2 فرنك، فإن هذا الظرف ستدفع الجمهور إلى صهر المسكوكات الذهبية وتحويلها إلى ذهب سلعي وبيعها في السوق وسيشجع هذا الوضع زيادة المعروض من سلعة الذهب ومن ثم يتوقع انخفاض سعره في السوق، فإذا استمر انخفاض سعر الذهب بموجب الكميات المعروضة المتزايدة من الذهب ولنفرض إنه وصل إلى ما وزنه 0.32258 غ ذهباً خالصاً يساوي في السوق 0.95 فرنك، فسيُدفع هذا الظرف إلى تشجيع تيار سك النقود (تحويل الذهب السلعي إلى نقود لدى مكتب السك) ومن ثم تبدأ الكميات المعروضة من الذهب في التناقص تدريجياً، فيرتفع سعرها إلى أن يصل إلى 1 فرنك، وبالتالي يتحقق التوازن التلقائي في الاقتصاد بدون تدخل من الدولة .

بالنسبة للنقطة 5: فإن حرية دخول وخروج الذهب تسمح بتحقيق التعادل بين قيمته السوقية محلياً وقيمه عالمياً دون تدخل الحكومات،¹ وفق الميكانيكية الذاتية في نظام الذهب (الإدارة التلقائية)، فإذا ارتفعت القيمة السوقية للبلد المعني ولتكن الولايات المتحدة الأمريكية فوصلت مثلاً إلى (1 دولار = 24 غ ذهباً)، فإن هذا الوضع سيُشجع المتعاملين الأجانب في إطار حرية دخول وخروج الذهب، على نقل كميات الذهب السلعي إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبيعونها بأثمان تفوق أثمان بيعها في بلدانهم مقاسة بدلالة الدولار، فيحققون أرباحاً، شريطة مراعاة تكاليف الشحن والتأمين، فيؤدي ذلك إلى زيادة المعروض من الذهب السلعي. فتميل أسعاره إلى الانخفاض تدريجياً إلى يصل إلى قيمته القانونية، فتتوقف موجة دخول الذهب على وتتوقف أسعار الصرف على أساس كمية الذهب الصافي الذي تحتويه عملات الدول فمثلاً 1 باوند استرليني¹ يحتوي على 20 مرة ما يحتويه المارك الألماني، فكان سعر صرف 1 باوند

¹ بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، 2006، ص.ص. 41-42.

¹ 1 باوند = 0.454 كغ = 450 غ

سترليني = 20 مارك ألماني،² وقد حفظ هذا النظام استقرارا في أسعار الصرف بين العملات المختلفة ومن ثم الحفاظ على التعادل بين القيمة الداخلية والخارجية.

ب- نظام السبائك الذهبية :

نظرا لظروف الحرب العالمية الأولى فقد تعذر سك القطع الذهبية بنفس الحرية التي كانت في حالة نظام المسكوكات الذهبية، وقام هذا النظام على نفس شروط نظام المسكوكات الذهبية (تحدد قيمة ثابتة لوحد النقد على اساس وزن معين من الذهب، حرية تحويل النقود الورقية بالذهب، حرية الاستيراد و التصدير) فضلا عن :

- أن تداول الذهب يتم على أساس سبائك ذهبية ذات عيار معين، بوزن كبير نسبيا.

- حرية تحويل النقود الورقية (البنكوت) إلى ذهب حسب قيمة كل سبيكة بالنقود. فيشترط لقبول تحويل النقود الورقية إلى سبيكة ذهبية على أساس ضرورة توافر الكمية الكافية من النقود الورقية، ففي فرنسا مثلا فإن كل سبيكة تعادل 215000 فرنك على أساس وزن السبيكة الواحدة 12 كلغ،¹ وفي بريطانيا يمكن بيع سبيكة الذهب وزنها 400 أوقية أو اونصة حيث 1 أوقية = 28.35 غرام أي ما وزنه 11.340 كلغ من الذهب الخالص بما قيمته 14700 جنيه استرليني وهذا ما يمنع ويقلص من إمكانية سحب كميات كبيرة من المعدن النفيس إلى خارج البنوك إلا على أساس توافر كميات من الأوراق تكفي قيمتها للتعادل مع قيمة السبيكة الذهبية، وبذلك اقتصر عملية التحويل من أوراق إلى ذهب إلا على فئة قليلة من الأفراد الذين يملكون كميات نقود كبيرة وتبقى بذلك كميات كبيرة من الذهب الخالص متجمعة لدى السلطات النقدية.

وعموما فقد نجح هذا النظام في الإبقاء على كميات كبيرة من الذهب لدى خزائن السلطات النقدية التي استخدمته لدفع نفقات الحرب العالمية الأولى، وألزم الناس على التعامل بالأوراق النقدية بقيمتها النقدية.

ج- نظام الصرف بالذهب: وقد جاء هذا النظام بعد نتائج مؤتمر جنوة عام 1922،

حيث ترتبط في ظله عملة بلد معين بنسبة ثابتة (سعر صرف ثابت) بعملة بلد آخر يسير على نظام الذهب، شريطة ان تكون عملة هذا الاخير قابلة للتحويل بالذهب، فترتبط العملة الوطنية بالذهب بطريقة غير مباشرة ويحتفظ البلد التابع بعملة البلد المتبوع كغطاء لعملية الإصدار. وعلى

² ضياء مجيد الموسوي، النظام النقدي ...، المرجع السابق، ص.ص. 17-18

¹ محمود سحنون، المرجع السابق، ص.33.

هذا الأساس تكون عملة البلد التابع محددة بعملة البلد المتبوع وليس بالذهب مباشرة، او بالأحرى أن البلد المتبوع يصدر عملته تكون مغطاة بالذهب في حين يصدر البلد التابع عملته التي تكون مغطاة بعملة البلد المتبوع، على ان يتعهد البلد التابع لمواطنيه بإبدال البنكوت ليس ذهباً، بل بعملة البلد الاجنبي المتبوع.¹

مثال:حالة مصر خلال الفترة 1925-1931 أين كان البنك المركزي البريطاني يصدر النقود الورقية بالجنيه الإسترليني، اما البنك المركزي المصري فيصدر نقوداً ورقية قابلة للإبدال الى الجنيه الإسترليني، ولذلك يلزمه الأمر الاحتفاظ باحتياطيات كافية لمقابلة عمليات السحب. فبإمكان التاجر المصري الذي تنشأ مديونية في ذمته تجاه التاجر الانجليزي اللجوء إلى السلطات النقدية المصرية، طالبا تحويل ما يملكه بالجنيه المصري إلى جنيهات استرلينية لكي يدفعها لدائنه وكان البنك المركزي المصري قد قام بسداد جنيهات استرلينية من رصيده لمصلحة التاجر انجليزي، و قد تمت عملية السداد من دون وجود للذهب، لكن بمقدور التاجر الانجليزي ان يتقدم إلى السلطات النقدية الانجليزية طالبا تحويل جنيهاته الاسترلينية ذهباً على اساس السعر القانوني، كما كانت الفلبن تصدر عملتها البيزو على اساس تغطيتها بالدولار الأمريكي وهذا الأخير مغطى في الولايات المتحدة بالذهب وضمن حرية التحويل بين العملتين.²

ويرجع السبب في وجود هذا النظام، لفكرة الدول القوية نحو تقليل البلدان التي تتعامل بالذهب كغطاء لإصدار النقود، كما ان بعض البلدان الصغيرة عاجزة عن توفير الكميات اللازمة لتغطية عملتها بالذهب ومن ثم وضعت كمياتها من الذهب في البنوك المركزية في البلدان المتبوعة.¹

ثانياً- النظام الفضي :

إن كل الخصائص التي ذكرت في نظام الذهب صالحة في نظام الفضة مع التنبية إلى تحويل القاعدة النقدية من ذهب إلى فضة فقط، واستمر العمل بالفضة في الفترة قبل القرن 19 م إلى غاية الربع الاخير من القرن 19.

المطلب الثالث- النظام النقدي الائتماني (الورقي) : لقد كان وجود النقود الورقية مقترنا بوجود البنوك كظاهرة مرتبطة بتطور الانتاج الرأسمالي، في مرحلة تجاوز فيها معدل نمو الانتاج السلعي معدل نمو المعادن التي تصنع منها النقود، فكانت الحاجة إلى صور اخرى من اشكال

¹ - أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999، ص.ص.105-107.

² - عادل احمد حشيش، المرجع السابق، ص.74.

¹ - ضياء مجيد الموسوي، النظام النقدي...، المرجع السابق، ص.117.

النقود. ولقد عرفنا أن النقود الورقية قد بدأت نائبة عن المعدن النفيس ثم في مرحلة لاحقة صارت نقودا ائتمانية، لا يكون لكل قيمتها مقابلا من المعدن النفيس لدى البنك، ووصلت في نهاية المطاف إلى كونها نقود ورقية الزامية تزول فيها العلاقة بالمعدن النفيس، ولذلك تعرف بالنقود النهائية وفرض القانون عدم قابليتها للتحويل إلى المعادن النفيسة. وتعرف بالنقود القانونية لان القانون يكرسها ويصنع عليها صفة الشرعية، لكي تؤدي وظائف النقود لإبراء الذمم وسداد الديون ويعاقب كل من يرفضها في المعاملات. وبذلك تم فرض القبول العام وألزم الجميع بموجب القانون بالتعامل بها والثقة في الجهة المصدرة لها. وسنحاول أن نتعرف على أسباب انتشار التعامل بالنقود الورقية "الفرع الأول" وتحليل ميزانية البنك المركزي للوقوف على طريقة إصدارها "الفرع الثاني" وخصائص ومميزات نظام النقود الائتمانية "الفرع الثالث"

الفرع الأول: أسباب انتشار النقود الورقية

يمكن حصر مختلف الأسباب التي ساعدت على انتشار النقود الورقية ما يلي:¹

1- الإفراط في إصدار أوراق البنكنوت : فصار من المتعذر قبول امكانية تحويل اوراق البنكنوت الى ذهب بعد نشاط الصيرافة في مجال منح القرض التجاري، و أصبح من المستحيل الاستجابة لكل طلبات السحب .

2- عدم مرونة كميات الذهب للاستجابة لحجم التوسع في النشاط الاقتصادي الذي يحتاج إلى كميات كبيرة، فتجاوز معدل نمو الانتاج السلعي معدل نمو المعادن ، فتشير الدراسات إلى أن معدل نمو انتاج الذهب لم يزيد عن 2% سنويا في حين تجاوز معدل نمو الاقتصادي معدل 8% فكيف يتم تمويل الفرق المقدر بـ 6% ، الذي سيؤدي إلى عرقلة النمو الاقتصادي .

3- اعتماد حكومات البلدان خلال الحرب العالمية الاولى على سياسة الاحتفاظ بالذهب لمجابهة احتياجات تمويل الحرب وتسديد الالتزامات الخارجية، وفرض السلطات النقدية التعامل بأوراق البنكنوت على اساس سعر إلزامي وسمح بتحويل البنكنوت إلى ذهب في شكل سبائك في حدود ضيقة جدا، مشروطا بتوفر مبالغ نقدية كبيرة- لكل سبيكة وزن كبير نسبيا ففي فرنسا كان وزنها 12 كلف - وبفرض السعر الإلزامي خلال فترات الحرب سمح للناس بالتعامل بالأوراق النقدية لسداد الالتزامات دون الحاجة لتحويلها الى ذهب، مما اتاح للناس اكتشاف امكانية التعامل بالأوراق النقدية طالما توجد سلطة نقدية قادرة على إدارتها.

¹ - محمود سحنون، المرجع السابق، ص.ص.36-37.

فصارت عملية اصدار النقود الائتمانية غير مرتبطة بكمية المعدن النفيس، أو بالأحرى أن تغييرات كمية النقود الورقة (البنكنوت) التي تصدرها السلطات النقدية غير متعلقة بالتغييرات في كمية المعدن النفيس الموجود بخزائنها، بل صار هذا الأخير واحدا فقط من بين الاصول المختلفة التي تشكل غطاء لعملية إصدار البنكنوت، إلى جانب الأوراق التجارية (من كمبيالات و سندات إذنية وسندات لحاملها) وأوراق مالية (سندات حكومية بأجال مختلفة و سندات أخرى)¹ و عملات أجنبية. ولفهم هذه المسألة يجب معرفة بنود ميزانية البنك المركزي.

الفرع الثاني- دراسة ميزانية البنك المركزي:

تعد ميزانية البنك المركزي ككل الميزانيات المحاسبة تحتوي على جانبين ، جانب الأصول ويضم مختلف الموجودات غير النقدية التي يحوزها البنك المركزي والموضوعة تحت تصرفه، وفي جانب الخصوم نحصي كافة التزاماته اتجاه مختلف المتعاملين الاقتصاديين، وهو ما يحدد مقدار حيازتهم للنقود المركزية،² التي يستخدمونها لإبراء ذممهم وتسوية مدفوعاتهم تجاه دائنيهم، فهي نقد نهائي مقبول قبولا عام لدى الجميع، تحت لواء السلطة النقدية التي تضفي عليه هذه الصفة.

جدول رقم (1): جدول يوضح الميزانية المختصرة للبنك المركزي

الاصول	الخصوم
<p>1- <u>ذمم على الخارج</u></p> <p>- العملات الاجنبية</p> <p>- حقوق السحب الخاصة</p> <p>- الذهب</p> <p>2 - <u>القروض للخرينة العامة</u></p> <p>3- <u>إعادة تمويل الاقتصاد</u></p>	<p>الأوراق والقطع النقدية</p> <p>ودائع المؤسسات المصرفية</p> <p>ودائع الحكومة</p> <p>التزامات اخرى</p>

¹ محمد دويدار، المرجع السابق، ص.133-135.

² Sophie Brana, Michel Cazals, **la Monnaie**, DUNOD, 1997, p.68.

أولاً - في جانب الأصول: تشتمل على الذمم على الخارج، الذمم على الخزينة (القروض للدولة) والقروض للاقتصاد (إعادة تمويل الاقتصاد).

1- الذمم على الخارج Créances sur l'extérieur: يقتضي المحيط الاقتصادي العالمي انفتاح الدولة على العالم الخارجي ، فحصول التعاملات يتسبب في انتقال مختلف السلع والخدمات في شكل صادرات و واردات، مضافا إليهما صافي حركة رؤوس الأموال، وهو ما يترجمه ميزان المدفوعات.¹ وكنتيجة لحركية هذه التعاملات تنشأ مجموعة من الحقوق والالتزامات فيما بين الأطراف المتعاقدة (المقيمة مع غير المقيمة)، يمكن ترجمته بدخول أصول أجنبية، أو خروجها بحسب حصيلة العمليات الاقتصادية.

يترجم حساب الذمم على الخارج كافة الأصول الحقيقية، أو الأصول النقدية الأجنبية أو ما يسمى "بالاحتياطات الدولية، التي تمثل أصلا أجنبيا يكون متاحا للسلطات النقدية، وتتحكم فيه من أجل التمويل المباشر لاختلال ميزان المدفوعات، والتنظيم غير المباشر لكميات هذه الاختلالات من خلال التدخل في أسواق الصرف، للتأثير في سعر صرف العملة أو للأغراض الأخرى"² وسيحصل البنك المركزي على هذه الأصول كمقابل لنشوء تلك العمليات مع الخارج أي كنتيجة لعوائد الصادرات، خدمات السياحة، دخول رؤوس الأموال الأجنبية،...إلخ.

ومن ضمن هذه الأصول الأجنبية نجد الذهب، حقوق السحب الخاصة، العملات الأجنبية، والاتفاقيات الدولية للدفع،...إلخ. وهذا ما يسمح بخلق نقود جديدة أو إلغائها من التداول بحسب حصيلة واتجاه التدفق الناتج عن هذه العمليات.

2- الذمم على الخزينة: Credits a d'état: إن الميزانية العامة للدولة ميزانية تقديرية لمختلف النفقات والإيرادات المتوقعة للسنة المقبلة ، لكن عند تحقق اختلال في وتيرة تحصيل الإيرادات عن وتيرة صرف الاعتمادات المالية من حيث المقدار، ومن حيث الزمان³، كحدوث اضطرابات سياسية...إلخ.

إن نشوء العجز يلزم الخزينة العامة بالبحث عن مصادر تسمح لها بتغطية هذا العجز:⁴

¹ Gilles Jacoud, Op.Cit, p.77 .

² أني كاستر Kester، "تحسين إطار الإبلاغ عن الاحتياطات الدولية"، مجلة التمويل والتنمية، يونيو، 2000، FMI، ص.50.

³ الطاهر لطرش، المرجع السابق، ص.41 .

⁴ محمد ناظم الشمري، المرجع السابق، ص.191.

- فتلجأ إلى طلب القروض من جهات متعددة ، ولعل من أبرزها البنك المركزي. إذ يقدم لها الموارد المالية الكافية في صورة تسبيقات، أو قروض للخرينة العامة لقاء حصوله على السندات الحكومية.

- إصدار السندات الحكومية الجديدة والتي يتولى بيعها لمصلحة البنوك لأول مرة، وتسمح بتجميع الأموال لحساب الخزينة، التي تستخدمه في عملياتها المختلفة، وتسمح بتداول هذه السندات في السوق المفتوحة.

- كما توجد إمكانيات أخرى لتغطية العجز برفع معدلات الضرائب، أو خلق أوعية ضريبية جديدة تساهم في زيادة العوائد الضريبية ومن ثم تقليل مقدار العجز في الميزانية العامة.

إن قبول البنك المركزي لهذه السندات وأذون الخزانة سيؤدي إلى زيادة حساب سندات الخزينة ضمن جانب، أصول البنك المركزي، ويتولى في مقابل ذلك إصدار النقود المركزية لصالح الخزينة العامة ضمن حسابها الجاري لديه وبالتالي سيزداد جانب الخصوم بنفس المقدار.¹

3- إعادة تمويل الاقتصاد Credits a L'économie: يحوز المتعاملون الاقتصاديون العديد من الأوراق المالية المصدرة، إضافة إلى وجود سندات تجارية في محافظهم المالية، فإذا كانت حاجتهم إلى السيولة كبيرة فإنهم يلجئون إلى التنازل عن جزء منها لقاء خصمها والحصول على ما يكفيهم من النقود المركزية لدى مؤسسات الوساطة المالية .

نفس الحالة تتكرر إذا ما كانت البنوك التجارية بحاجة إلى السيولة النقدية لتمويل عملياتها المختلفة، أين تلجأ إلى البنك المركزي لإعادة خصم بعض الأوراق المالية أو التجارية الموجودة بحوزتها، فتنازل عنها لفائدته، فيقوم بتقييدها ضمن أصوله، وفي مقابل ذلك تحصل البنوك على السيولة النقدية بسعر إعادة الخصم ويقيد ذلك ضمن جانب الخصوم لميزانية البنك المركزي، في

اطار " عملية إعادة التمويل للبنوك التجارية من البنك المركزي "

و يوضح حجم القروض أو الديون الناشئة عن عملية إعادة التمويل، التي يتكفل بها تشجيعا للمتعاملين غير الماليين لكون أن العلاقة بين الجمهور غير المصرفي والبنك المركزي غير مباشرة، وتترجم هذه القروض حجم ديون القطاع غير المصرفي تجاه القطاع المصرفي.²

¹ Marcel Radlooff, économie **monétaire et développement**, édition Cujas, Paris, 1969, p.95.

² الطاهر لطرش، المرجع السابق، ص.41.

ثانيا : أما في جانب الالتزامات فيكون من :

1- الأوراق والقطع النقدية: و تشمل على

أ- **العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي**: وهي حجم النقود المركزية الموجودة في جيوب الأفراد وفي أرصدتهم الخاصة والتي تأخذ شكل الأوراق النقدية والنقود المعدنية المساعدة والتي يستخدمها الجمهور غير المصرفي لتلبية رغباته وإبراء ذممه تجاه الغير وهي الشكل النقدي الذي يلزم الجميع بقبوله في التداول من دون الاحتجاج برفضها لتسوية المعاملات مهما كان حجمها.

ب- **العملة داخل المصارف**: وتمثل العملة داخل المصارف حجم النقود المركزية الموجودة في خزانة المؤسسات المصرفية.

2- **ودائع المؤسسات المصرفية** : تبعا لمسؤولية البنك المركزي وقيامه بوظيفة بنك البنوك، فإنه يتكفل بمهمة ضمان السير الحسن للنظام المصرفي. ولذلك يحاول توفير السيولة اللازمة للبنوك التجارية تحت عدة صور، قروض، سلفيات وتلتزم في مقابل ذلك البنوك بالاحتفاظ باحتياطات نقدية لديه، تسهيلا لعملية تسوية التعاملات فيما بين البنوك في إطار عمليات المقاصة، التي يتم بموجبها تصفية مختلف الشيكات والتحويلات المصرفية، والأوراق التجارية المسحوبة على بنك ما مع الشيكات والتحويلات والأوراق التجارية المحررة لمصلحته.¹ فالبنوك ملزمة إذن بالاحتفاظ باحتياطي نقدي قانوني طبقا للتشريعات والمراسيم التي تنظم نشاط البنوك.

3- ودائع الحكومة:

يسجل في هذا الحساب المبالغ النقدية الممثلة في الحسابات الجارية الدائنة للخرينة العامة، فعندما تقوم الحكومة بتحرير شيك على حسابها لفائدة أحد المتعاملين كمقابل للأشغال التي قام بها لفائدة الحكومة، فإن قيمة هذا الشيك تسحب من البنك المركزي وبالضبط من حساب الحكومة، أين ينخفض رصيدها لديه .

5- **الالتزامات الأخرى**: وتتمثل في الحسابات الدائنة والأجنبية والتي تمثل التزاما على البنك المركزي تجاه الخارج، وتضم كل من التزاماته تجاه المنظمات المالية الدولية إضافة إلى الاتفاقيات الدولية للدفع وودائع الأجانب غير المقيمين... إلخ. بالإضافة لحسابات رأس المال وبنود أخرى.

¹ Denise Flouza , **économie contemporaine** , 7^{ème} edition, PUF, p.162.

وإجمالاً، نصل إلى أن البنك المركزي هو المسؤول الأول والأخير عن إصدار النقود المركزية باعتباره بنك الإصدار الوحيد، كنتيجة لحيازته لمختلف الأصول إلى جانب توليه مسؤولية الإشراف عن تسيير الحافظة المالية للدولة. فضلاً عن ذلك فإنه يعمل على تمويل مختلف المتعاملين الذين هم بحاجة إلى النقود المركزية. لذلك تعرف النقود المركزية (القانونية) بأنها ديون على البنك المركزي.

الفرع الثالث- مميزات نظام النقود الائتمانية:¹

1- يتم ربط كمية النقود الورقية (المركزية) بحجم الإنتاج من السلع والخدمات، فصارت قيمة النقود غير متعلقة بالقيمة الاقتصادية لأي سلعة (الذهب مثلاً)، هذا ما يعني أنه في ظل القاعدة النقدية الائتمانية قد أصبح النقد الورقي مداراً من طرف السلطات النقدية (البنك المركزي والخزينة العامة) التي تتولى مسؤولية تحديد معدل تغيره، تبعاً للأهداف الاقتصادية معينة ويتحقق بذلك الارتباط بين النشاط الاقتصادي والعرض النقدي.

2- يتم استخدام النقود المركزية لتسوية المعاملات الداخلية ويتدخل القانون ليضفي عليها صفة القبول العام حتى تمتلك قوة وفائية غير محدودة لجميع الديون والالتزامات ويتم استخدامها في المعاملات الخارجية على أساس سعر صرف محدد، قابل للتعديل طبقاً لضوابط اقتصادية.

3- يمكن استعمال الذهب لتسوية المعاملات الدولية، فهو يندرج ضمن احتياطات الدولة لتغطية الصفقات الخارجية، كما يعتبر من مكونات الغطاء للعملة الورقية.

4- يمتلك هذا النظام مرونة كبيرة على مجابهة احتياجات المتعاملين لوسائل الدفع على إصدار النقود بالمقارنة بالأنظمة السالفة، فقد تكون الحكومة مضطرة لكمية من النقود لتغطية عجزها، فإن البنك المركزي يكون قادراً على الاستجابة على ذلك في إطار ما يخوله قانون المالية

II-3-4- عيوب النظام الورقي : لكن ما يعاب على هذا النظام :

1- قد تساء إدارة النقود بدرجة كبيرة تتسبب في حدوث التضخم النقدي، بسبب الإفراط في إصدار النقود، لأن عملية الإصدار لا تتعلق بكمية معينة من الذهب كما هو الشأن في ظل نظام الذهب، بل تتوافر هناك مرونة كبيرة لعملية إصدار النقود، فقد تفرط الحكومة في عملية تنقيد عجزها لدى البنك المركزي بسبب توسع الحكومة في الإنفاق، وضعف جهازها الضريبي على جباية الموارد اللازمة، وقد تكون الحكومة سيده الموقف فتفرض على البنك المركزي استجابة

¹ - أسامة محمد الفولي ، مجدي محمود شهاب، المرجع السابق، ص.ص.111-112.

مستمرة لتنفيذ عجزها في ظل بعض النظم الاقتصادية التي يكون البنك المركزي غير مستقل عن
لسلطة الحكومة ومن ثم سلطة الخزينة العمومية.
2- عدم الاستقرار في المعاملات المالية الدولية بسبب عدم الاستقرار في اسعار الصرف
بالمقارنة مع وضعها في ظل نظام الذهب